حاضنات الأعمال كآلية لرفع القدرة التنافسية للمؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة في إطار مناخ الاستثمار بالجزائر، دراسة تحليلية

Business Incubator as a Mechanism to Raise the Competitiveness of Emerging Small and Medium-sized Enterprises Under the Investment Climate in Algeria, Analytical Study

ط.د ثابت كنزة *

مخبر الذكاء الاقتصادي والتنمية المستدامة، جامعة عنابة، الجزائر

thabetkenza@gmail.com

د. عفيف هناء

مخبر الذكاء الاقتصادي والتنمية المستدامة، جامعة عنابة، الجزائر

afifhana23@gmail.com

د. لبو محمد لمين

مخبر الذكاء الاقتصادي والتنمية المستدامة، جامعة عنابة، الجزائر

lamine.lebbou@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/12/01 تاريخ القبول: 2021/03/14

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل موقع الاقتصاد الوطني في بعض مؤشرات التنافسية العالمية، وتحليل احصائيات حول عدد المؤسسات الناشئة التي ترافقها حاضنات الأعمال ومراكز التسهيل بالجزائر، مع توضيح عدد مناصب العمل التي توفرها كل هيئة كمعيار لقياس أداءها، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على إشكالية تمحورت أساسا في دراسة فاعلية حاضنات الأعمال كآلية لرفع القدرة التنافسية للمؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة في إطار مناخ الاستثمار بالجزائر؟ وتمثلت أهمية الدراسة في توضيح طبيعة المناخ الاستثماري بالجزائر الذي يتحكم في فاعلية حاضنات الأعمال ومراكز التسهيل، تم التوصل الى أن الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي وفي تقرير ممارسة الأعمال بعيدة عن كونها بيئة ملائمة للمؤسسات الناشئة، كما أنها من ناحية مؤهلات المناخ الاستثماري في الدول العربية صنفت الجزائر من أسوء الدول في هذا الجانب، ويعتبر هذا الوضع في البلاد من أهم المعيقات التي تواجه حاضنات الأعمال ومراكز التسهيل.

الكلمات المفتاحية: تنافسية، حاضنات أعمال، مؤسسات ناشئة صغيرة ومتوسطة، مؤشر تنافسية، مناخ استثماري.

Abstract :

This study aims to analyze the position of the national economy in some indicators of global competitiveness. Moreover, analyze statistics about incubators and facilitation centers in Algeria as a standard to measure their performance, Depending on the descriptive analytical approach. To answer the problematic Centered mainly in the study of the effectiveness of business incubators as a mechanism to raise the competitiveness of emerging Small and medium-sized enterprises under the investment climate in Algeria?

The importance of the study was to clarify the nature of the investment climate in Algeria who controls the effectiveness of business incubators and facilitation centers. It conclude that Algeria in the Global Competitiveness Index and in the Doing Business report. Is far from being an attractive environment for Emerging Small and medium-sized enterprises. This situation in the country considered one of the most important obstacles facing business incubators and facilitation centers.

Key Words: Competitive, Business incubators, Emerging small and medium enterprises, Competitive index, investment climate.

JEL Classification: M13, D21, L22.

* مرسل المقال: ثابت كنزة (*thabetkenza@gmail.com*)

المقدمة:

عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة إصلاحات كثيرة شملت العديد من المجالات، وخاصة فيما يخص جانب تحسين مؤشراتها التنافسية، والتي تطمح من خلالها الى توفير مناخ استثماري يساعد على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة، والمؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة وذلك لما لهذه الأخيرة من قدرة على تحقيق توسع وزيادة إنتاجية بسرعة لاعتمادها أساسا على الأفكار الرائدة والابتكار والتكنولوجيا، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

ففي ظل ارتفاع حدة المنافسة على المستوى المحلي والعالمي، قامت الجزائر بإنشاء حاضنات الأعمال لحماية المؤسسات حديثة النشأة وخفض معدل فشلها، وتنمية قدراتها التنافسية وضمان استمرارها، حيث أن هذه الهيئات تعمل على تقديم المساعدات والمشورات في مجالات مختلفة منها التنظيمية، الإدارية، الخدمية وغيرها، وفي مختلف مراحل الانشاء والنمو، فتعتبر حاضنات الأعمال آلية أثبتت فاعليتها في العديد من الدول، التي وفرت لها مناخ استثماري يتميز بتوازن في مكوناته الاقتصادية، السياسية والقانونية، مما سبق تتجلى إشكالية البحث في:

ما مدى فاعلية حاضنات الأعمال كآلية لرفع القدرة التنافسية للمؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة في إطار مناخ الاستثمار بالجزائر؟

الفرضيات: بهدف الإجابة على الإشكالية، تم وضع الفرضيات التالية:

– تتوفر الجزائر على بيئة استثمارية خالية من كل المعيقات الاستثمارية، والتي تساعد على تنمية المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة.

– لا تساهم حاضنات الأعمال في الجزائر في رفع تنافسية المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة.

أهداف الدراسة: الهدف من خلال هذه الدراسة هو:

– معرفة أداء الاقتصاد الجزائري من حيث درجة تنافسيته من خلال تحليل موقعه في بعض مؤشرات التنافسية والذي ينعكس بالضرورة على أداء المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة.

– التعرف على الجانب القانوني لحاضنات الأعمال ومراكز التسهيل في الجزائر، تحليل احصائيات حول تعدادها وعدد المؤسسات الناشئة التي تحتضنها.

منهج الدراسة: قصد الاحاطة بأهم جوانب الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بتحليل الأداء الذي تقدمه الجزائر في بعض مؤشرات التنافسية كمؤشر التنافسية العالمي وغيرها، وتحليل ووصف حاضنات الأعمال ومراكز التسهيل في الجزائر وما تقدمه من مرافقة لأصحاب المشاريع والمقاولين.

I. تنافسية الاقتصاد الجزائري:

1. تطور ترتيب الجزائر من خلال مؤشر التنافسية العالمي:

سنويا يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي(World economic forum (WEF والذي مقره جينيف سويسرا، تقرير التنافسية العالمي والذي يتم من خلاله تصنيف الدول بالاعتماد على تحليل مؤشر التنافسية العالمية، فهذا المؤشر يمثل أداة شاملة تقيس أسس الاقتصاد الجزئي والكلي للتنافسية المحلية للبلد، ويتم حساب مؤشر التنافسية العالمية من خلال مجموعة من المؤشرات التي تقيس المتطلبات الأساسية، معززات الكفاءة، جاهزية التكنولوجيا، والابتكار. (المعهد العربي للتخطيط، 2017) ومن خلال الشكل الموالي سيتم معرفة تطور أداء الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي:

الشكل 01: "تطور ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة 2010-2017"

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المرتبة	86	87	110	100	79	87	87	86
عدد الدول داخل المؤشر	139	142	144	148	144	140	138	137

المصدر: (world economic forum, 2017)

يتضح من خلال الشكل عموما أن الجزائر تحتل المراتب المتأخرة في مؤشر التنافسية، فسنة 2012 كانت الجزائر في المرتبة 110 من أصل 144 دولة على الرغم من اعتبار هذه السنة الأحسن من حيث الوضع المالي في الجزائر ومن حيث تحقيق فائض في الميزان التجاري الا أن هذه المرتبة تفسرها أن برامج الحكومة والمتعلقة بترقية المناخ الاستثماري في الجزائر لم تتمكن من تحسين الوضع للمؤسسات في هذا المجال، ولم تسطع الجزائر الاستفادة من الفائض في ميزان المدفوعات لخدمة المصالح الاقتصادية، وفيما يخص أحسن أداء قدمته الجزائر هو سنة 2014 والتي كانت فيها في المرتبة 79 فالوضع كان مستقر آنذاك في الجزائر باعتبار أن الأزمة الاقتصادية المتعلقة بانخفاض أسعار البترول كانت أواخر سنة 2014.

أما فيما يخص سنة 2017 فقد كانت مرتبة الجزائر 86 من أصل 137 دولة، وهي مرتبة متأخرة وأصبح من الضروري معرفة مراكز قوة الجزائر في هذا المؤشر ومحاولة المحافظة عليها ثم الرفع من مستواها، ومعرفة مراكز الضعف ومحاولة تحسينها، وسيتم ذلك من خلال التفصيل في المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر التنافسية العالمي ومحاولة معرفة ترتيب الجزائر فيها: (world economic forum, 2017, p. 44)

– المرتبة 82 في مؤشر المتطلبات الأساسية للتنافسية: حيث يعتمد هذا المؤشر على أربعة مؤشرات فرعية والتي كان ترتيب الجزائر فيها 88 في مؤشر المؤسسات، و93 في مؤشر البنية التحتية، والمرتبة 71 في كل من مؤشر البيئة الاقتصادية الكلية ومؤشر الصحة والتعليم الابتدائي.

–المرتبة 102 في مؤشر معززات الكفاءة: والذي يضم ستة مؤشرات، فكان ترتيب الجزائر 92 فيما يخص مؤشر التعليم العالي والتدريب، و129 لمؤشر كفاءة سوق السلع، المرتبة 133 لمؤشر سوق العمل، 125 لمؤشر تطوير السوق المالية، 98 لمؤشر الاستعداد التكنولوجي، و36 لمؤشر استعداد السوق.

–المرتبة 118 في مؤشر عوامل الابتكار والتطور: حيث أن هذا المؤشر يضم مؤشرين فكانت المرتبة 122 للاقتصاد الجزائري فيما يخص مؤشر تطور الأعمال، والمرتبة 104 في مؤشر الابتكار.

وفي ذات التقرير تم ذكر بعض نقاط القوة التي تميز بها الاقتصاد الجزائري، حيث أنه وفي بعض أساسيات الاقتصاد الكلي كنسبة الادخار الوطني الى الناتج الداخلي الخام كانت الجزائر في المرتبة 18 عالميا، أما في مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج الداخلي الخام كانت في المرتبة 10 عالميا، كما وساهمت مؤشرات التربية والتعليم في تحسين الرتبة التي تحصلت عليها الجزائر ففي مؤشر نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس كانت الجزائر في المرتبة 51 عالميا، كما أنها كانت في المرتبة 47 عالميا في نسبة التلاميذ الملتحقين بالتكوين في الطور الثانوي، كما ساهم حجم السوق في تعزيز رتبة الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي فالجزائر احتلت المرتبة 36 عالميا وبالتالي فهي تتمتع بأكبر سوق في المنطقة. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2020)

كما توجد بعض المؤشرات والتي تم ذكرها في تقرير التنافسية العالمي تأثر سلبا على تنافسية الجزائر، حيث احتلت المرتبة 121 عالميا في مستوى الشفافية والسياسات المتبعة، والمرتبة 135 عالميا في فعالية مجالس إدارة المؤسسات، كما أن عجز الميزانية كانت في المرتبة 127، وفيما يخص القواعد المطبقة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة احتلت المرتبة 131 عالميا. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2020)

على الرغم من كل الإجراءات التي تقوم بها الجزائر لتحسين المناخ الاستثماري والتنافسي لمؤسساتها الا أن هذا لم يسمح لها بتحقيق قفزة نوعية للوضع التنافسي للبلاد، وهذا ما يعكسه مؤشر التنافسية العالمي، فوجود مناخ مناسب للأعمال في الجزائر من أهم المشاكل التي يعاني منها المستثمرون والمؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة، والتي تجعلها بعيدة جدا من حيث التنافسية عن بعض الدول العربية، وباعتبار أن الجزائر خلال كل الفترة 2010–2017 احتلت مراكز متأخرة في المؤشر، سيتم في الشكل الموالي الاكتفاء بسنة 2017 لإظهار مكانة الاقتصاد الجزائري مقارنة مع بعض الدول العربية في مؤشر التنافسية العالمي:

الشكل 02: "ترتيب الجزائر مقارنة مع الدول العربية في مؤشر التنافسية العالمي لسنة 2017"

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد: (world economic forum, 2017)

من خلال الشكل يتبن أن الجزائر وحسب هذا المؤشر تحتل المرتبة التاسعة عربيا وبذلك تبقى تتمركز المراكز الأخيرة، على الرغم من أن تنافسيتها حسب هذا المؤشر تفوقت على بعض الدول العربية لكن هذا التفوق يفسره أن هذه الدول تمر بمرحلة انتقالية في الوضع السياسي لبلادها كتونس ومصر لبنان وهذا ما أثر على مراكزها في المؤشر، كما ويظهر جليا أن تنافسية الاقتصاد الجزائري بعيدة جدا عن تنافسية دول الخليج التي تترأس القائمة سواء على المستوى العالمي أو العربي، حيث أن الامارات تمركزت في الرتبة 17، لتليها قطر في المركز 25 ثم كل من السعودية البحرين الكويت عمان في المراتب 30، 44، 52، 62 عالميا أي من بين 137 دولة شملها المؤشر، فهذا التفوق لدول الخليج جاء نتيجة لتركيزها على بناء بنية تحتية قوية تضمن لها ارتقاء مستويات الصحة والتعليم، كما أن السوق المالي لدول الخليج يعتبر سوق ذا كفاءة عالية يتميز بسيولة عالية يضمن سهولة الحصول على التمويل بالنسبة للمؤسسات وأصحاب الشركات، كما أن الاعتماد على توفير كل العوامل اللازمة للرفع من درجة الابتكار كان التحدي بالنسبة لهذه الدول فقد حاولت وضع أنظمة للابتكار ذات تناسق مرتفع بين المتدخلين فيه.

من خلال ما تم تقديمه يجب على الجزائر وضع خطة محكمة لرفع مستوى تنافسيتها، والأخذ بالدراسات التي تقام على مستوى الجامعات ومراكز البحث من حيث الاقتراحات المقدمة للنهوض بالاقتصاد الجزائري كخطورة أولى والتركيز على جانب القوانين المساعدة على الاستثمار ليس فقط بجذب المستثمرين الخارجيين بل تشجيع الاستثمار الداخلي من خلال مساعدة أصحاب المشاريع في انشاء مؤسساتهم الخاصة، التي تكون مستقبلا الرفعة لتحقيق اقتصاد تنافسي.

2. وضع الجزائر حسب مؤشر تحديد مؤهلات الدول من حيث المناخ الاستثماري المناسب:

من خلال مؤشر التنافسية العالمي تبين أن وضع الجزائر يعتبر متأخر خلال الفترة 2010-2017، وحتى يتم فهم احدى أسباب هذا الوضع سيتم تحليل مؤشر تحديد مؤهلات الدول من حيث المناخ الاستثماري المناسب لسنة 2017، والذي يعتبر هذا التقرير من المنشورات الرئيسية الصادرة عن مجموعة البنك الدولي، فسنة 2017 قدم تقرير

ممارسة أنشطة الأعمال بعنوان "تكافؤ الفرص" عدد من المؤشرات التي تتعلق بالأنظمة التجارية وحماية حقوق الملكية التي يمكن مقارنتها مع 190 اقتصادا، وكان ترتيب الجزائر كما يلي:

الجدول 01: مناخ الأعمال لبعض الدول العربية حسب مؤشر البنك الدولي 2017

الدولة	الجزائر	تونس	المغرب	الامارات العربية المتحدة	البحرين
تأسيس شركة جديدة	12 اجراء و20 يوم و11.1٪ من الناتج الفردي الخام	9 إجراء و11 يوم و4.7٪ من الناتج الفردي الخام	4 اجراء و9.5 يوم و7.9٪ من الناتج الفردي الخام	4.5 اجراء 8.5 يوم و13٪ من الناتج الفردي الخام	7.5 اجراء و9.5 يوم و1.2٪ من الناتج الفردي الخام
الحصول على رخصة بناء	17 اجراء و130 يوم و0.9٪ من الناتج الفردي	17 اجراء و93 يوم و2.5٪ من الناتج الفردي	13 اجراء و88.5 يوم و3.5٪من الناتج الفردي	11 اجراء و49 يوم و2.3٪ من الناتج الفردي	9 اجراء و146 يوم و2.2٪ من الناتج الفردي
الربط بالكهرباء	5 إجراءات و180 يوم و13330.4٪ من حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام	4 إجراءات و65 يوم و696.6٪من حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام	5 إجراءات و49 يوم و1770.2٪ من حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام	3 اجراء و28 يوم و24.7٪ من حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام	5 اجراء و85 يوم و66.8٪ من حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام
عدد الضرائب الإلزامية	27 ضريبة ويتطلب تخصيص 265 ساعة ما تعادل قيمتها الجمالية 65.6٪من الدخل الإجمالي	8 ضريبة يتطلب تخصيص 144 ساعة ما تعادل قيمتها الجمالية 60.2٪ من الدخل الاجمالي	6 ضريبة يتطلب تخصيص 211 ساعة ما يعادل قيمتها الجمالية 49.3٪ من الدخل الاجمالي	4 ضريبة يتطلب تخصيص 12 ساعة ما يعادل قيمتها الجمالية 15.9٪ من الدخل الاجمالي	13 ضريبة يتطلب تخصيص 27 ساعة ما يعدل قيمتها الجمالية 13.5٪ من الدخل الإجمالي
الرتبة في سهولة ممارسة الاعمال	165	77	68	26	63

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: (World Bank Group , 2017)

من خلال الجدول يظهر أن الجزائر في المرتبة 165 عالميا والأخيرة من بين الدول العربية المبينة، والملاحظ أن أداء الدول العربية هو في المستوى المطلوب حيث أن كل من تونس والمغرب والتي تتشارك مع الجزائر بنفس الخصائص الا أن أداءها كان مقبول فتمركزت على التوالي 77 و60 من بين 190 دولة، أما دولة الامارات المتحدة رتبت 26 وبالتالي تصنف من بين 30 دول في العالم الأكثر جذبا للاستثمار ومن حيث سهولة تنفيذ الاعمال فيها، فالجزائر ومقارنة مع هذه الدول يظهر ارتفاع واضح في عدد الضرائب الإلزامية التي تفرضها والذي قدر بـ 27 ضريبة، وطول مدة وعدد الإجراءات اللازمة لإنشاء مؤسسة جديدة أو للحصول على رخصة بناء، وهنا يمكن ارجاع هذا الى أن الجزائر دولة لا تزال تعاني من البيروقراطية في الإدارات فالجزائر وعلى الرغم من امتلاكها لمساحة كبيرة مقسمة الى 48ولاية، الا أنه ومن المعروف لدى المواطنين أن معظم القرارات المتخذة في شتى المجالات يتوجب فيها الرجوع الى العاصمة وبالتالي استهلاك مدة أطول، كما أن الجزائر لا تزال تعاني من ازدواجية الضريبة وبالتالي توجب على متخذي القرار اعادة النظر في هذا العنصر وعدم معاملة المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة نفس معاملة باقي المؤسسات في السوق من حيث الضريبة وباقي الإجراءات.

من خلال هذا المؤشر يظهر أن وضع الجزائر يعتبر بعيد كل البعد عن كونه جاذب للاستثمارات، على الرغم من الإصلاحات والاجراءات التي باشرتها الجزائر لتحسين مناخ الأعمال والتي تم ذكرها في تقرير البنك الدولي كفرض حدود زمنية قانونية لتصاريح البناء وهذا بهدف التقليل من أوقات معالجة الطلبات وتخفيض الضريبة على النشاط المهني.

من خلال ما تم عرضة عن ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وترتيبها من حيث سهولة تنفيذ الأعمال يظهر أن الجزائر لا تتمتع بالمؤشرات اللازمة التي تجعل منها دولة ذات تنافسية مرتفعة من حيث تقديم مستويات مرتفعة من حيث التعليم والبحث والابتكار من جهة ومؤشرات التنافسية الأساسية من جهة أخرى كارتفاع مستوى قدرات إدارة المؤسسات أو احتوائها على سوق مالي كفء، ووجود عدة عوائق على الاستثمار تجعلها دولة غير قادرة على الوصول الى تحقيق تنمية اقتصادية وتعزيز قدرتها التنافسية التي تنعكس إيجابا على مؤسساتها على الرغم من كل مميزاتها، وهنا يظهر دور حاضنات الأعمال في الجزائر والتي تحاول تقديم الدعم اللازم للمؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة في ظل هذه الظروف الاستثمارية والتنافسية التي تعيشها الدولة.

II. حاضنات الأعمال كآلية لتنمية تنافسية المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة:

1. مدخل نظري لحاضنات الأعمال:

تعتبر مؤسسة Triaushe Park أول حاضنة ظهرت سنة 1956، وذلك بعد خروج الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية وازدياد الكساد، الا أن فكرة حاضنات الأعمال لم تتبلور بشكل جيد الا في بداية الثمانينات مع انهيار الصناعات التقليدية في الدول الغربية وعودة الاهتمام الى دور المؤسسات الصغيرة، وذلك انطلاقا من برنامج هيئة المشروعات الصغيرة SBA عام 1984 والجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمالNBIA عام 1985 ثم عممت هذه الفكرة في مختلف أنحاء العالم. (بريبش و طبيب، 2012، صفحة 7) فتعتبر حاضنات الأعمال إطار متكامل

من المكان، التجهيزات، الخدمات، التسهيلات، آليات المساندة، الاستشارة والتنظيم، مخصصة لمساعدة رواد الأعمال في بدأ، إدارة، تنمية وتطوير المنشآت (الانتاجية أو الخدمية أو الاقتصادية أو التقنية المتخصصة في البحث والتطوير) الجديدة وحماية ورعاية ودعم هذه المنشآت لمدة محدودة أقل من سنتي في الغالب، ولكن لا تتجاوز الثلاث سنوات، بما يوفر لهذه المؤسسات فرصا أكبر للنجاح، وذلك من خلال كيان قانوني مؤسس لهذا الغرض، ويتمتع بالإمكانيات والخبرات والعلاقات اللازمة. (قابوسة و سي لكحل، 2016، صفحة 8)

من خلال ما سبق يظهر أن حاضنات الأعمال تمثل عملية تتوسط مرحلة تأسيس وانشاء المؤسسة وبداية نشاطها، فهي توفر للمؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة ذات تكنولوجيا عالية والمبتكرة فرصا أكبر للنجاح والنمو والتطور، من خلال تقديم الخبرات والاستشارة والمساعدة اللازمة خلال فترة لا تتعدى الثلاث سنوات وتجدر الإشارة أنه كلما كانت المؤسسة الناشئة الصغيرة والمتوسطة ذات إمكانية نمو كبيرة كلما انخفضت مدة الاحتضان، ان حاضنات الأعمال برنامج تنموي يساعد على تنويع النشاط الاقتصادي، وتخفيض المخاطر والمشاكل التي تتعرض لها هذه المؤسسات.

وفي هذا السياق يمكن تحديد مهام حاضنات الأعمال في أنها تقوم بخلق مشروعات ابداعية جديدة، وزيادة فرص نجاحها، وتقوم بمساعدة اصحاب الابتكارات على تحويل أفكارهم الى نماذج أو منتجات أو عمليات قابلة للتسويق، توفير الدعم والتمويل والخدمات الارشادية والتسهيلات، ربط الصناعات الصغيرة مع بعضها البعض لتحقيق التكامل الصناعي، تقديم مشاريع قوية للمجتمع قادرة على الاستمرار والتطور مستقبلا، تقديم الدعم للمبادرات العلمية والمؤسسات الناشئة التي لا تتوافر لها المقومات اللازمة للبدء الفعلي في العمل والإنتاج، تقديم المساعدات والمشورات في مجالات مختلفة منها التنظيمية والادارية والخدمية وغيرها في مراحل الانشاء والنمو، وذلك بهدف بقاء المؤسسات واستمرارها؛ المراجعة الدورية لعمليات التشغيل لمن ينتسب لهذه الحاضنات وصولا الى تحقيق الأهداف المرسومة، توسيع قاعدة رجال الأعمال من خلال اجتذابها لأصحاب المشاريع المبتكرة وتفعيل مشاركتهم في تعزيز أداء الاقتصاد الوطني، وذلك بالعمل على تنويع مجالات النشاط الاقتصادي وتبني المشروعات الاقتصادية الواعدة وادخالها الى السوق. (سعودي و حجاب، 2017، صفحة 103)

كما وتجدر الإشارة بأنه يمكن تصنيف حاضنات الأعمال حسب انواع المشاريع أو المؤسسات التي تحتضنها الى ثلاث أصناف رئيسية تتمثل أولا في حاضنات الأعمال العامة والتي تهتم باستقطاب ورعاية جميع أنواع المشاريع الناشئة، ثانيا تظهر حاضنات الأعمال المتخصصة ويركز هذا النوع من الحاضنات على مشاريع قطاع محدد، أو على نوع خاص من المشاريع الناشئة كقطاع الانترنت والاتصالات وغيرها، ثالثا حاضنات الأعمال التقنية ويهتم هذا النوع من الحاضنات برعاية واحتضان المشاريع التي تقوم على أفكار عالية التكنولوجيا. (بن قطاف، 2016، صفحة 107). ولضمان تحقيق النجاح لحاضنات الأعمال لابد من توافر مجموعة من العوامل سواء داخل هيكل الحاضنة أو في المحيط الخارجي، منها: (قابوسة و سي لكحل، 2016، صفحة 14)

-مدير الحاضنة : ويعتبر أهم عنصر في المحضنة مهما كان نوعها، فهو يساهم في خلق المناخ المحفز والايجابي للمؤسسات المحتضنة، لهذا يجب ان تتوفر فيه بعض المهارات في الادارة، التسويق والمحاسبة واكتشاف التغيرات المفاجئة والمشاكل قبل وقوعها. (عبد الرزاق و نور الدين، 2006، صفحة 613)

-دعم المجتمع : كلما ساهمت الحاضنة في تحقيق أهداف المجتمع والمساهمة في التنمية الاقتصادية كلما تمكنت من كسب الدعم المعنوي والعلاقات التجارية لمنطقتها وكسب دعم المؤسسات الكبيرة والجامعات وحتى الدعم الحكومي. (عبد الرزاق و نور الدين، 2006، صفحة 613)

-انتقاء مؤسسات الحاضنة: كلما كانت معايير اختيار واضحة ومحددة زادت فرص جذب أفكار تمتلك القدرة على النجاح، وتتباين هذه المعايير فيمكن أن تتضمن امتلاك القدرة على النمو السريع وأن تكون متعلقة بتقنيات متقدمة، تقديم خطة عمل تفصيلية ومحددة، أن تكون لدى صاحب المشروع المتقدم فكرة مبتكرة أو اختراع...الخ.

-امكانية الحصول على التمويل: ان المتقدمين عادة للانتساب للحاضنة بحاجة الى تمويل ومعرفة البدائل المختلفة، وبمقدور الحاضنة أن تجمع معلومات جيدة عن مختلف مصادر وأنواع التمويل البنكي أو المؤسسي والمنح وصناديق القروض المختلفة وكبار المستثمرين، وبلورة متطلبات المنتسبين والعمل كحلقة وصل بين الممولين والمستثمرين الكبار.

-التقييم والتحسين المستمر: ان الحاضنات بحاجة الى تقييم عملياتها وأدائها على نحو منتظم ولا يشمل ذلك مجرد مراقبة الأداء من حيث نمو المؤسسات المنتسبة وحسب ولكن يشمل أيضا نمو وتطور الشركات بعد تخرجها من الحاضنة، ومثل هذه المعلومات تفيد الحاضنة في تخطيط وتقديم خدماتها، والأهم من ذلك تسويق نفسها واجتذاب المؤسسات التي تتميز بسرعة في النمو والتوسع بصورة غير تقليدية.

2. الجانب القانوني لحاضنات الأعمال:

قامت الحكومة الجزائرية اعتبارا من سنة 1992 بإنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعبيرا عن رغبتها في الاهتمام بهذه المؤسسات، ثم تحولت الى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة اعتبارا من سنة 1993، ثم تم دمج وزارة الصناعة بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2010 وذلك من أجل تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة. (غرادين، مسعودي، و شبورو سليم، 2017، صفحة 230) وبهدف تهيئة الظروف اللازمة لظهور وترقية المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة اعتمدت الوزارة المعنية سنة 2003 على حاضنات الأعمال، يظهر قيام الجزائر بعدة تغيرات فيما يخص الوزارة المعنية بحاضنات الأعمال وذلك بما يخدم أهدافها الاقتصادية ولما لهذه الهيئات من دور هام وفعال أثبتته على مستوى كل الدول التي وفرت المناخ اللازم لقيامها.

على اثر هذا وباعتماد الحكومة الجزائرية على قيام اقتصاد جديد مبني على المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة التي تتميز بالقدرة على مواجهة السوق وتلبية احتياجات المستهلكين لما تتميز به من سرعة في النمو والتوسع، تم استحداث في بداية سنة 2020 وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، ترتكز بدرجة كبيرة على دور حاضنات الأعمال، تهتم بمساعدة الشباب على تحويل أفكارهم المبتكرة الى مؤسسات على أرض الواقع، من خلال العمل على تأسيس الاطار القانوني والوظيفي والتنظيمي لبدء العمل والاهتمام أيضا بوضع التعريف القانوني للشركات

الناشئة، كما أن قرار استحداث هذه الوزارة رافقه قرار ينص على تطوير خارطة طريق لتمويل هذا النوع من الأعمال من خلال اشتراك سوق الأسهم والأسهم الخاصة، كما تم التركيز على تحديد طرق ووسائل تقييم أداء المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة. (Le conseil des ministres annonce la création de la cité des start-ups, 2020)

وتجدر الإشارة الى أن الجزائر تأخرت بإصدار أول قانون ينص على إنشاء حاضنات الأعمال مقارنة مع باقي الدول وخاصة المتطورة، ويرجع ذلك الى تركيز اهتمام الجزائر على ضمان استقرار الوضع السياسي في البلاد، وفي هذا الإطار اعتمدت الحكومة على هيئتان هما مشاتل المؤسسات ومراكز تسهيل، حيث أن هذه الهيئتان تقدمان تقريبا نفس الخدمات للمؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة، ويظهر ذلك من خلال اعتماد الهيئتان لبطاقة السجل واحدة، وهي استمارة تسمح لتقني الهيئتين من التعرف على المشاريع وتوجيهها الوجهة المناسبة. ويمكن تفسير هذا الأمر الى رغبة المسؤولين الى إيجاد أكبر عدد من الوحدات التي يمكنها أن تخدم المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة. (مغاري و بوكساني ، صفحة 13) فعرف المشرع الجزائري كل منهما كما يلي:

1.2 حاضنات الأعمال:

مشتلة المؤسسة أو الحاضنة هي هيكل عمومي، للدعم والاستقبال والمرافقة ومساعدة أصحاب المشاريع، أنشئها الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالاعتماد على المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فبراير 2003 والذي يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، وتجدر الإشارة الى أن المشرع الجزائري بناء على المشرع الفرنسي قد ضمن مفهوم المحاضن في المشاتل، (مديرية الصناعة والمناجم لولاية مسيلة، 2020) وقد تم تقسيمها في الجزائر الى ثلاث أشكال تبعا لنوع النشاط، كما يلي: (مديرية الصناعة والمناجم لولاية مسيلة، 2020)

-المحضنة: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.

-ورشة الربط: وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.

-نزل المؤسسات: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمية الى ميدان البحث.

تسعى مشاتل المؤسسات في الجزائر الى تطوير التآزر مع المحيط المؤسساتي والمشاركة في الحركة الاقتصادية مكان تواجد المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة التي تحتضنها، إضافة الى تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد كما وتضمن ديمومة المؤسسات التي يتم مرافقتها من خلال العمل على أن تصبح على المدى المتوسط عاملا استراتيجيا في التطور الاقتصادي، (مديرية الصناعة والمناجم لولاية مسيلة، 2020).

وتقوم هذه الحاضنات بجملة من المهام تتمثل أساسا في استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع المتميزة، وتقوم بتلقين أصحاب المؤسسات مبادئ تقنيات التسيير خلال مرحلة إنضاج المشروع، تسيير وايجار المحلات حيث تقوم المشاتل بوضع محلات تحت تصرف المشاريع تتناسب مساحتها مع طبيعة المشتلة واحتياجات نشاط المشروع، تقديم الخدمات كالتوطين الاداري والتجاري للمؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة وللمتعهدين بالمشاريع، وضع تحت تصرف المؤسسات المحتضنة تجهيزات المكتب ووسائل الاعلام الآلي، مساعدة

المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة على تجاوز الصعوبات والعراقيل التي تواجهها، استقبال المكالمات الهاتفية والفاكس، توزيع وارسال البريد وكذا طبع الوثائق، توفير استهلاك الكهرباء والغاز الطبيعي، تقديم إرشادات خاصة حيث تتولى المشتلة مرافقة ومتابعة أصحاب المشاريع قبل انشاء مؤسساتهم وبعده، كما أنها تقدم استشارة في الميدان القانوني والمحاسبي والتجاري والمالي، تقدم المشتلة لأصحاب المشاريع دعما يتمثل في تلقينهم مبادئ تقنيات التسيير خلال مرحلة إنضاج المشروع. (مديرية الصناعة والمناجم لولاية مسيلة، 2020)

يتم تمويل مشاتل المؤسسات كما تم تحديده في المرسوم التنفيذي أعلاه من خلال مساهمات الدولة، عائدات الايجار والأتاوى المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من طرف المشتلة، ومن خلال الهبات والوصايا. (مديرية الصناعة والمناجم لولاية مسيلة، 2020) وعليه يظهر أنه لم يكن لحاضنات الأعمال مصدر تمولي ثابت خاص بهذه الهيئة يمكنها من تقديم أداء جيد في تنمية تنافسية المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة، الى غاية القرار الأخير بإصدار الوزارة الخاصة بالمحاضن والاهتمام بهذه الجزئية، وخاصة بصدور المرسوم التنفيذي رقم 254/20 وبوضع لجنة وطنية مختصة تقوم بمنح علامة "حاضنة أعمال" لكل هيكل تابع للقطاع العام أو القطاع الخاص، يقترح دعما للمؤسسات الناشئة وحاملي المشاريع المبتكرة فيما يخص الايواء والتكوين وتقديم الاستشارة والتمويل، وتجدر الإشارة الى أن علامة "حاضنة أعمال" تمنح لصاحب الطلب لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد تتمتع خلالها بالحق في تدابير مساعدة وكل الدعم من قبل الدولة. (المرسوم التنفيذي رقم 254/20، 2020) ومن أجل معرفة تعداد حاضنات الأعمال في الجزائر سيتم عرض ما يلي:

الشكل 03: عدد حاضنات الأعمال في الجزائر سنة 2017

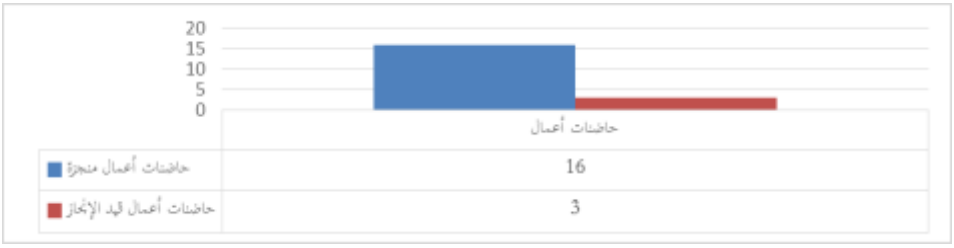

المصدر: (ministére de l'industrie et des mines, 2018)

من خلال الشكل يظهر أن عدد مراكز حاضنات الأعمال المنجزة في الجزائر، وتباشر نشاطها بشكل فعلي في توجيه وتأطير أصحاب المشاريع وغيرها من الخدمات التي تقدم 16حاضنة، وثلاثة قيد الإنجاز وهذا منذ بداية تطبيق قرار انشاء هذه الهيئات سنة 2003 والى غاية 2017 ويعتبر هذا العدد صغير جدا مقارنة بالأهداف المسطرة، فمن الأسباب التي ساعدت في تعطيل عملية اقامت أكبر عدد من الحاضنات، هي العوامل التي تم الإشارة اليها في تقرير ممارسة الأعمال للبنك الدولي والتي كانت الجزائر فيه في المناصب الأخيرة فيما يخص سهولة ممارسة الأعمال فارتفاع عدد المعاملات والبيروقراطية المنتشرة في الإدارات العمومية من أهم ما يعيق انشاء عدد أكبر من هذه الهيئات، كما أن مؤشر التنافسية العالمي بين أن الجزائر لديها مستوى متدني في الشفافية والسياسات المتبعة وهذا أمر توجب أخذه

بعين الاعتبار ومحاولة تحسينه، إضافة الى عدم وجود مسيرين أكفاء لإدارة المحاضن يعتبر من أهم العوامل التي تعيق عملية الانشاء فالجزائر احتلت المرتبة 92 فيما يخص التعليم العالي والتدريب، وفيما يخص المشاريع المحتضنة والمؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة المنشأة من قبل 16 حاضنة موزعة في الجزائر فهو كما يلي:

الجدول 02: المشاريع المحتضنة من قبل حاضنات الأعمال سنة2017

العدد	الولاية	عدد المشاريع المحتضنة	عدد المؤسسات المنشئة	عدد مناصب العمل
01	أدرار	10	04	14
02	باتنة	18	10	29
03	ميلة	11	02	27
04	البيض	29	14	72
05	بسكرة	18	20	73
06	بويرة	/	/	/
07	عنابة	15	01	70
08	خنشلة	14	05	89
09	أم البواقي	12	06	30
10	غرداية	07	04	40
11	برج بو عريريج	08	04	22
12	بشار	/	/	/
13	سدي بلعباس	01	01	03
14	تيارت	05	05	50
15	وهرن	09	03	06
16	ورقلة	04	04	21
المجموع		**161**	**83**	**546**

المصدر: Bulletin d'information statistique de la PME, 2017 .

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن 16 حاضنة أعمال في الجزائر موزعة على 16 ولاية مختلفة، قامت سنة 2017 هذه الحاضنات مجمعة باحتضان 161 مشروع مبتكر، وانشاء 83 مؤسسة كما أنها وفرت 546 منصب عمل، تعتبر فعلا هذه الاحصائيات خطوة إيجابية تعبر عن مجهودات الوزارة المعنية لكنها تبقى مساهمات صغيرة ويبقى عدد المؤسسات الناشئة المحتضنة جد محتشم، وهذه النتيجة تعكس نقص الخبرة في مجال حاضنات الأعمال في الجزائر، وعدم وجود توعية كافية لأهمية هذه الهيئة كآلية لتنمية تنافسية المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة في أوساط أصحاب المشاريع.

2.2 مراكز التسهيل:

هي مؤسسة عمومية ذات طابع اداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تم انشاءها بناء على المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير 2003 والذي يتضمن القانون الأساسي لمراكز التسهيل، تقوم بإجراءات انشاء المؤسسات، وكذا مساعدة حاملي المشاريع واعلامهم ومرافقتهم. (مديرية الصناعة والمناجم لولاية مسيلة، 2020) وقد سطر لمراكز التسهيل مجموعة أهداف تسعى لتحقيقها، من أهمها: (مديرية الصناعة والمناجم لولاية مسيلة، 2020)

-وضع شباك يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات والمقاولين؛

-تطوير ثقافة التقاول؛

-ضمان تسيير الملفات التي تخص بمساعدات الصناديق المنشأة لدى وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة؛

-تقليص آجال انشاء المؤسسات وتوسيعها واستردادها؛

-تشجيع تطوير التكنولوجيات الجديدة لدى أصحاب المشاريع والمقاولين؛

-مكان التقاء بين عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزية أو المحلية؛

-الحث على تثمين البحث عن طريق توفير جو للتبادل بين حاملي المشاريع ومراكز البحث وشركات الاستشارة ومؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والصناعية والمالية؛

-تشجيع تطوير النسيج الاقتصادي المحلي وترقية تعميم المهارة وتشجيعها؛

-تثمين الكفاءات البشرية وعقلنة استعمال الموارد المالية؛

-نشر الأجهزة الموجهة لمساعدة المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة ودعمها؛

-مرافقة المؤسسات المحتضنة للاندماج في الاقتصاد الوطني والدولي.

كما أن لمراكز تسهيل العديد من المهام تم وضعها في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة كما يلي: (مديرية الصناعة والمناجم لولاية مسيلة، 2020)

-دراسة الملفات التي يقدمها حاملو المشاريع أو المقاولون والاشراف على متابعتها؛

-مساعدة المستثمرين على تخطي العراقيل التي تواجههم أثناء مرحلة تأسيس الإجراءات الإدارية؛

-تجسيد اهتمامات أصحاب المؤسسات في أهداف عملية وذلك بتوجيههم حسب مسارهم المهني؛

-مرافقة أصحاب المشاريع والمقاولين في ميداني التكوين والتسيير؛

-تقديم خدمات في مجال الاستشارة في وظائف التسيير والتسويق واستهداف الأسواق وتسيير الموارد البشرية وكل الأشكال الأخرى المحددة في سياسة دعم المؤسسات الناشئة؛

-دعم تطوير القدرة التنافسية والمساعدة على نشر التكنولوجيات الجديدة.

من أجل معرفة ما إذا كانت لمراكز التسهيل في الجزائر دور فعال يساهم بتنمية تنافسية قطاع المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة، سيتم أولا عرض عدد مراكز التسهيل في الجزائر وهي كما يلي:

الشكل 04: عدد مراكز التسهيل في الجزائر سنة2017

المصدر: (ministére de l'industrie et des mines, 2018)

من خلال الشكل أعلاه يتبين وجود27 مركز تسهيل منها 26 مركز منجز ومركز واحد فقط قيد الإنجاز، وهذه الاحصائيات تعبر عن الفترة منذ بداية تطبيق قرار انشاء هذه الهيئات سنة 2003 والى غاية 2017، وهنا يظهر أن مراكز التسهيل تواجه نفس المشاكل التي تعيق حاضنات الأعمال، حيث أن ظروف الاستثمار الجيدة تمثل عامل مهم لرفع عدد هذه الهيئات، وباعتبارها ذات تأثير مهم على نشاط المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة، فعلى الجزائر رفع التحدي وتحقيق قفزة في مجال تحسين الظروف الملائمة لإنشاء مراكز التسهيل وحاضنات الأعمال، وخاصة فيما يخص الجاهزية لاستقبال التكنولوجيا والابتكار، وفيما يخص توزيع المشاريع المرافقة من مراكز التسهيل على القطاعات الاقتصادية، يتم عرضها كما يلي:

الجدول 03: توزيع المشاريع المرافقة من مراكز التسهيل على القطاعات الاقتصادية سنة 2017

العدد الإجمالي	طبيعة النشاط	العدد	النسبة %
1152	الصناعة	385	33,42
	الخدمات	439	38,11
	أشغال عمومية	62	5,38
	زراعة	107	9,29
	التجارة	08	0,69
	الحرف التقليدية	109	9,46
	نشاطات أخرى	42	3,65

المصدر: (ministére de l'industrie et des mines, 2018)

من خلال الجدول يظهر أن العدد الإجمالي للمشاريع المرافقة من قبل 26 مركز تسهيل في الجزائر هو 1152 مؤسسة، فاذا تم تقسيم هذه المشاريع على عدد المراكز الموجودة يظهر أن كل مركز يحتضن 44 مشروع، يعتبر هذا العدد ضئيل وخاصة في ظل انخفاض أسعار البترول وضرورة تحقيق نتائج تخرج البلاد من تبعيات هذه الأزمة، إضافة الى تحقيق التنويع الاقتصادي الذي تطمح له من خلال المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة التي تتميز بسرعة التوسع واعتماد التكنولوجيا المتطورة.

وفيما يخص القطاعات التي تستفيد من مرافقة مراكز التسهيل في الجزائر وبنسبة كبيرة، هي تلك المؤسسات الناشطة في قطاع الخدمات بنسبة 38,11% والصناعة بنسبة 33,42%، أما باقي القطاعات بنسب ضئيلة ومتفاوتة.

بالرجوع الى حقيقة أن معظم المؤسسات في الجزائر تنشط في قطاع الخدمات الذي يمثل قطاع لا ينتج منتجات يمكن توجيهها الى التصدير، فعلى مراكز التسهيل إعادة النظر في هذه النقطة مستقبلا، وتشجيع وجذب الشباب على الاستثمار في قطاعات أخرى تكون لها مساهمة فعلية في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تقديم خدمات أكبر، أو تسهيلات أكثر محفزة للمقاولين في هذه القطاعات.

فمن خلال (الشكلين 3 و4) و (الجداول 2 و3)، وكنتيجة لما تم عرضه، يظهر أن:

– تساهم حاضنات الأعمال ومراكز التسهيل في الجزائر بدفع عدد محدود من الشباب حاملي المشاريع المبتكرة الى تحقيق مشاريعهم وتحويلها الى مؤسسات مندمجة في الاقتصاد الوطني، ويتوجب تشكيل أكبر عدد من حاضنات الأعمال ومراكز التسهيل، تكون قادرة على المساهمة الفعلية في الرفع من عدد المؤسسات الناشئة وتحويلها الى مشاريع ذات كفاءة في النمو والتطور، تساهم في الإنتاجية وتنمية الاقتصاد وتنويعه خارج المحروقات؛

– ان مكونات المناخ الاستثماري بالجزائر لا تساعد على انشاء حاضنات الأعمال ومراكز التسهيل، ولا على توفير وتسهيل البيئة المناسبة لقيامها بمهامها، وذلك ما أثبتته المرتبة المتدنية في عدة مؤشرات كالاستعداد التكنولوجي، تطور الأعمال، الابتكار، نقص المعلومات، ونقص الكفاءة العلمية، ضعف العلاقة بين الجامعة ومجال الصناعة؛

– خوض الجزائر تجربة انشاء حاضنات الأعمال، واهمال الجزء الخاص بتوفير العوامل المساعدة على نجاحها، ويرجع ذلك لانخفاض الوعي لأهمية هذه الهيئات في تنمية المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة؛

– المناخ الاستثماري بالجزائر يعتبر عائق أمام تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة، وذلك بعدم توفير العوامل اللازمة لحاضنات الأعمال ومراكز التسهيل، حتى تنجح في تحقيق قفزة نوعية في هذا الجانب الذي يعتبر من أهم أهدافها؛

– ويتبين أيضا أن الحكومة الجزائرية وباتخاذها قرار قيام وزارة منتدبة مختصة بحاضنات الأعمال، على الرغم من كونها خطوة متأخرة الا أنها تعتبر أهم القرارات الاقتصادية، التي سيكون تأثيرها إيجابيا على الشباب المقاول وحاملي فكرة مشروع مبتكر، والذي سيتم من خلاله مستقبلا زيادة عدد حاضنات الأعمال في الجزائر التي تتميز بالكفاءة، ويرتفع معه عدد المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة التي تتميز بإمكانية النمو السريعة والكبيرة.

الخاتمة:

عرفت الجزائر وخاصة في الفترة الأخيرة الدور المهم للمؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة، ومن ضرورة تواجدها في النسيج المؤسساتي لاعتمادها الكبير على التكنولوجيا المتطورة التي تمكنها من سرعة التطور والتوسع بمستوى تكاليف منخفض، لذلك ارتأت ان تنشأ حاضنات الأعمال لتكون هيئات مرافقة لهذه المؤسسات، ولكن ومن خلال هذه الدراسة يظهر أن:

– الوضع التنافسي للجزائر لا يساعد حاضنات الأعمال في القيام بالمهام والأهداف المسطرة، فالجزائر كانت في مراتب متدنية في معظم المؤشرات المعتمد عليها لبناء مؤشر التنافسية العالمي، كما أنه من ناحية المناخ التنافسي في الدول العربية تعتبر الجزائر من أسوء الدول في هذا الجانب.

– ومن ناحية جذب الاستثمارات وفي تقرير ممارسة الأعمال يظهر أن الجزائر بعيدة عن كونها بيئة جاذبة للاستثمارات أو ملائمة للمؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة.

– وجود عدد قليل من مراكز التسهيل وحاضنات الأعمال في الجزائر، ووجود عدد ضئيل من المؤسسات المحتضنة، كما أنها توفر عدد صغير من مناصب العمل.

مما سبق يظهر أن انشاء الجزائر لحاضنات الأعمال كهيئة داعمة للمؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة، يلزمه جملة قرارات وقوانين تصب في مجملها حول توفير بيئة مناسبة لقيام هذه الهيئات، حيث أن الاحصائيات بينت أن المناخ الاستثماري بالجزائر لا يساعد على انشاء ونمو المؤسسات وهذا ينفي صحة الفرضية الأولى، وبالنسبة لمساهمة حاضنات الأعمال في رفع تنافسية المؤسسات فتوجد عدة عوامل تعيق هذا في الجزائر وهذا يثبت صحة الفرضية الثانية ومن أهم هذه المعيقات والتي تم التعرض لها في البحث هو المناخ الاستثماري السائد في الجزائر، وحتى تتمكن الجزائر من تحقيق مستوى اقتصادي مرتفع بتحسين مناخ الاستثماري، وتفعيل دور حاضنات الأعمال، تم اقتراح ما يلي:

– تحسين بيئة الأعمال بصفة عامة والتركيز خاصة على عنصر الشفافية، والبيروقراطية، النظام الضريبي والبنية التحتية كتسهيل عملية الحصول على كهرباء وتحسين طرق الاتصال؛

– إعادة النظر في النظام المصرفي وتوليد طرق جديدة لتمويل حاضنات الأعمال؛

– الاهتمام بالسوق المالي كآلية للتمويل، سواء بالنسبة لحاضنات الأعمال وللمؤسسات؛

– لاستفادة من التجارب الدولية والعربية الناجحة في توفير مناخ استثماري ملائم لحاضنات الأعمال؛

– القيام بدورات تعريفية بحاضنات الأعمال ومراكز التسهيل وطبيعة الخدمات التي تقدمها في الجزائر، وذلك في الجمعات والمعاهد وخاصة بالنسبة للطلبة في السنوات الأخيرة لتسهيل عملية توجيههم الى سوق العمل؛

– التركيز في المرحلة المقبلة على المؤسسات الناشئة لأنها أثبتت نجاعتها في عدة دول، وذلك من خلال إعطاء كل الأولويات لوزارة حاضنات الأعمال.

قائمة المراجع:

- أحمد بن قطاف. (2016). فعالية حاضنات الأعمال في تنمية المشاريع الناشئة في العالم الاسلامي قراءة في تجارب: ماليزيا، مصر، الأردن، دول مجلس التعاون الخليجي. (العدد 05)، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة البليدة، الجزائر، 170.
- المرسوم التنفيذي رقم 254/20. (21 سبتمبر, 2020). يتضمن انشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" ومشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرها. (العدد 55)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجزائر، 12.
- المعهد العربي للتخطيط. (2017). تحليل تقرير التنافسية 2017. الكويت. تاريخ الاسترداد 17 02, 2020، من http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2017/414_P17018-5.pdf
- حسام غرادين، زكرياء مسعودي، و شبورو سليم. (2017). أليات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. *(العدد 03)، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد لخضر، الجزائر*، 230.
- خليل عبد الرزاق، و هناء نور الدين. (يومي 17و18 أفريل, 2006). دور حاضنات الأعمال في دعم الأعمال لدى المؤسسات الصغيرة في الدول العربية. *مداخلة في الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر*، 613.
- سعيد بريبش، و سارة طبيب. (2012). دور حاضنات الأعمال في تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة تحليلية وتقييمية. مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. *جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر*، 07.
- عبد الرحمان مغاري، و رشيد بوكساني . (بلا تاريخ). دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم الصغيرة والمتوسطة، حالة مشاتل المؤسسات ومراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. *جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر*، 13. تاريخ الاسترداد 30 06, 2020، من https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/2654/1/4
- عبد الصمد سعودي، و عيسى حجاب. (2017). تقييم حاضنات الأعمال في انشاء ودعم المشاريع المقولاتية في الجزائر دراسة حالة مشتلة المؤسسات- محضنة باتنة. *(العدد 02)، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، الجزائر*، 102. تاريخ الاسترداد 12 02, 2020، من https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/109/1/2/24795
- علي قابوسة، و ريم سي لكحل. (2016). جدلية حاضنات الأعمال في نجاح ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *(العدد 02)، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الجزائر*، 08. تاريخ الاسترداد 12 08, 2017، من https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/336/1/2/11755

- مديرية الصناعة والمناجم لولاية مسيلة. (2020). الجزائر. تاريخ الاسترداد 25 01, 2020، من http://dim-msila.dz/?p=75
- وكالة الأنباء الجزائرية. (2020). الجزائر. تاريخ الاسترداد 23 02, 2020، من www.aps.dz/ar/economie/47854-86

- Algérie Eco (2020), Le Conseil des ministres annonce la création de la cité des start-ups. (2020). Consulté le 06 3, 2020, sur https://www.algerie-eco.com/2020/02/04/le-conseil-des-ministres-annonce-la-creation-de-la-cite-des-start-ups/
- Ministére de l'industrie et des mines. (2018, mai). Bultin d'informatin statistique de la pme 2017. (N°32). Algerie.
- World Bank Group . (2017). Doing Business 2017 Equal opportunity for all. Retrieved 02 25, 2020, from https://francais.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/media/Annual-Reports/Foreign/DB17-Mini-Book-French.pdf
- World Economic Forum. (2017). The global competitiveness Report 2017-2018 in the website. Retrieved 02 19, 2020, from https://www.weforum.org/reports/the-global-competitiveness-report-2017-2018